الفصل الثالث

واقع العلاقات الخليجية – الإسرائيلية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية

مقدمة

بداية يمكن التأكيد أن العلاقات الخليجية الإسرائيلية قديمة قدم احتلال الأرض الفلسطينية ، و تشتد و تضعف بتغيرات الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. غير أنه يمكن القول أن هذه الصلات واسعة النطاق، بل أنها حتى جيدة جداً في بعض الحالات، وإن كانت مختفية عن الأنظار، لذلك على الرغم من قلق مشترك تجاه البرنامج النووي لإيران، ونوايا طهران العدوانية، والتي شكلت عاملا لتوثيق العلاقات،. فإن الصلات تعد دبلوماسية واقتصادية على حد سواء. ومن المؤكد أن الاتصالات السياسية متذبذبة، لكن من الصعب أن نتصور أن اغتيال الموساد لمسئول التسليح في حركة «حماس»، محمود المبحوح في دبي عام 2010 كان مجرد زوبعة صغيرة. بالإضافة إلى أن الروابط التجارية وتلك الخاصة بالأعمال تنمو بثبات، وهي علاقات هامة على الأقل مع بعض الدول[1].

وفيما يبدو على عكس الظاهر، أن القوة الدافعة تتداخل مع المصالح الذاتية. حيث أن فترة النمو الأكثر وضوحاً في الاتصالات الإسرائيلية، والتي تؤخذ من المستوى الاستخباراتي إلى المستوى الدبلوماسي، تعود إلى التسعينات وإلى اتفاقيات أوسلو التي سمحت على الأقل لبعض الدول الخليجية بتخطي ترددها السابق بسبب غياب السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي عام 1994، ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين إلى عُمان والتقى بالسلطان قابوس. وبعد ذلك بعام، بعد اغتيال رابين، أتى وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي إلى القدس للاجتماع بالقائم بأعمال رئيس الوزراء في ذلك الحين شمعون بيريز. وفي عام 1996، وقعت

[1] Please refer to: Joseph Kostiner, "The Marginal Peace: The Attitudes of the Persian/Arabian Gulf States towards Israel and the Peace Process," Tami Steinmetz Center for Peace Research, Tel Aviv University, 2008.

الدولتان اتفاقاً يفتح بموجبه كل منهما مكاتب تمثيل تجارية. وفي العام نفسه، اتفقت قطر وإسرائيل على فعل الأمر نفسه.

كما زار بيريز العاصمتين، والمكتبين التجاريين، وضم كل منهما ثلاثة دبلوماسيين. لكن عُمان أغلقت المكتب الإسرائيلي في عام 2000 في حين استمر المكتب القطري حتى عام 2009. كما أن مسقط والدوحة لم تنفذا جهتهما من الاتفاق القائمة على إنشاء مكاتب في إسرائيل. ربما على العكس من ذلك، يُعتقد أن استمرار علاقات إسرائيل الهادئة مع سلطنة عمان أفضل من صلاتها بقطر. هذا ويواصل العلماء الإسرائيليون التعاون مع سلطنة عُمان في تقنيات تحلية المياه. وفي الأصل بدأت الدوحة تتقرب من إسرائيل كوسيلة لتطوير علاقاتها مع واشنطن، وذلك عن طريق التماس الدعم من الكونجرس. لكن في هذه الأيام يبدو أن العائلة المالكة القطرية تفكر في أن الموجة التي يجب عليها ركوبها تجلت في دعم جماعة «الإخوان المسلمين»، وهو رأي مناهض لـ"القدس".

وإذا نحينا اغتيال المبحوح جانباً، فيبدو أن أوثق العلاقات الإسرائيلية في منطقة الخليج هي مع دولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم المشاكل في تنافس الإسرائيليين في الأحداث الرياضية، استضافت دولة الإمارات في عام 2013 مؤتمراً للطاقة المتجددة كانت إسرائيل ممثلة فيه. وعلى الرغم من كلمات مايكل أورين، فإن الكويت هي الدولة الخليجية ذات أكبر عداء ظاهر وعلني لإسرائيل وكانت قد قاطعت المؤتمر نفسه في أبو ظبي بسبب تمثيل إسرائيل. كما أنه بين العامين 2010 و 2012، تم افتتاح 11 مكتباً تمثيلياً جديداً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مكتب في منطقة الخليج[1].

ولم يسر مسار العلاقات الخليجية – الإسرائيلية بوتيرة واحدة، منذ نشأتها، وإنما تأثر صعوداً وهبوطاً بمجموعة من المتغيرات الجارية وغير المستقرة، التي جعلت هذه العلاقات تتأزم تارة، وتعود إلى ما كانت عليه من تفاهمات وعلاقات ودية تارة أخرى، وخاصة بعد استغلال إسرائيل المتغيرات الدولية والإقليمية المختلفة لزيادة التحرك تجاه دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام

[1] Barry Rubin, "Motives and Interests in Israel–Gulf Relations," Middle East Review of International Affairs, XII: 3 2009

1991 وحتى الآن، وهو ما يمكن استعراضه في هذا الفصل من الدراسة والذي يمكن تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية.

المبحث الثاني: واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في في ضوء المتغيرات الإقليمية.

المبحث الأول

واقع العلاقات الإسرائيلية الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية

كما سبقت الإشارة، فقد شهدت العلاقات الخليجية الإسرائيلية العديد من التطورات في ضوء متغيرات دولية فاعلة كانت لها العديد من التداعيات والإنعكاسات ليس فقط على دول الخليج أو الدولة الإسرائيلية، بل تعدى تأثيراتها الكبيرة لتصل إلى كافة دول العالم، و على الرغم من أن العلاقات التي تربط "إسرائيل" بدول الخليج لم تأخذ طابعاً رسمياً وعريضاً حتى الآن، إلا أنها على الاقل تأخذ منحاً متصاعداً بشكل لافت سواء في المجال الاقتصادي أوالاستخباراتي أوالدبلوماسي.

ومن الممكن التعرض لتأثير المتغيرات الدولية على العلاقات بين الجانبين من خلال الإرتكاز إلى المحاور التالية

أولاً: أثر انهيار الاتحاد السوفيتي والهيمنة الأمريكية على العلاقات الخليجية الإسرائيلية

لعل أبرز ما يميز الوضع الدولي في ظل القطبية الأحادية هو انفراد الولايات المتحدة بالقيادة العالمية، حلول العامل الاقتصادي محل العامل الأيدلوجي، مما ولد مجموعة من القيم السياسية في الحياة الدولية، هذا في الوقت الذي بقت المصالح الأمريكية في الخليج العربي تتركز في النفط.

بالإضافة إلى دعم إسرائيل من قبل الإدارات الأمريكية داخل الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، إذ يمارس اللوبي اليهودي ضغوطاً على الرئيس الأمريكي لمنعه من طرح أي صيغة للتسوية لا تلقى قبولاً لدى إسرائيل، مما سيبقى على وصفها كقوة عظمى بالمنطقة، وهو ما أثر على طبيعة التحرك الإسرائيلي وحدوده تجاه دول مجلس التعاون[1].

[1] ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، جاسم غانم (ترجمة) (الإسكندرية: شركة كاينتيليى للطباعة والنشر والتوزيع، 1992) ص 8.

1- الأبعاد السياسية للتحرك الإسرائيلي تجاه دول الخليج

التطور الجديد في السياسية الإسرائيلية في ظل القطبية الأحادية هو إتباع سياسة "خلق سياج أمني" خليجي بالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي سياسة قريبة من سياسة "شد الأطراف" التي اتبعتها في فترة الخمسينيات[1] عن طريق تعميق العلاقة مع الدول غير العربية المجاورة للوطن العربي، واستغلال العلاقات معها لإنهاك الجسد العربي، ولكن الذي تغير أن إسرائيل تريد توظيف أطراف عربية وليس أجنبية لتأجيج الخلافات، والفتنة، والكراهية، في داخل تخوم الوطن العربي، بحيث تقوم على:

(1) ضمان بقاء الدولة والحكومات العربية (المعتدلة)، ظلت إسرائيل بالتوافق مع الولايات المتحدة تدعم وبكل إمكانياتها أركان المشروع الصهيوني، وتوفير عوامل الحماية الذاتية والأمنية ضد أي تهديد داخلي أو خارجي، من خلال الحفاظ على بقاء الحكومات العربية المعتدلة وهي دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

لذلك بدأت واشنطن حملة دبلوماسية لإقامة قاعدة إستراتيجية في شبه الجزيرة العربية، وترغيب الخليجيين بدور فعال أكثر في عملية سلام إقليمية، تهدف إلى إقامة علاقات خليجية – إسرائيلية[2].

وبدا أن إسرائيلي لازالت تعول لضمان تأييد دولي في هذه الفترة، وخاصة من قبل الولايات المتحدة التي أمدتها بكل الدعم اللازم، وهو موقف لا ينم عن عاطفة أو موقف تكتيكي، وإنما هو يمثل إدراكاً أمريكياً بوجود ضمان بقاء إسرائيل، باعتبارها كابحاً إقليمياً ضد أي قوة عربية تحاول الانفراد بقرارها السياسي المستقل ضد الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية.

---

[1] محمد السيد سليم، "دول مجلس التعاون في عالم غير مستقر"، في مجلة السياسة الدولية (العدد 130، أكتوبر 1998) ص 214.

[2] د. محجوب عمر، "نقاط الاشتعال: تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي عام 1997"، في سلسلة ترجمات إستراتيجية (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 12، السنة 2، نوفمبر 1997) ص 18.

(2) اعتماد إسرائيل سياسة خلق سياج أمني إقليمي، تذهب التصورات الإسرائيلية لخلق احتمال مستقبلي يتكون بعد أن تمتد علاقاتها مع جميع دول مجلس التعاون، خلاصته النظر إلى هذه الدول بكونها سياجاً أمنياً إقليمياً محيطاً بالنظام الإقليمي العربي يكون بمثابة جدار حماية لمواجهة أي تهديد مباشر لها أو لحلفائها الذين سيدينون لمبدأ الهيمنة الإسرائيلية المطلقة عليهم، فضلاً عن استغلال إسرائيلي لهذا الأمر لتحقيق نموذج للتدخل في دول مجلس التعاون بموجب إستراتيجيتها العظمى والتي تؤهلها لأداء دور (كدولة عظمى في المنطقة).

وتساند الولايات المتحدة هذا التوجه من خلال تيار يحاول استبدال مفاهيم تقليدية قائمة على الإيديولوجية ومحورية القوة العسكرية الشاملة بمفاهيم أخرى تدور حول أولوية القوة الاقتصادية، ونظرية المصالح وعدم التمسك بالمواقف الحدية (الصراع الدائم، أو التعاون الدائم)[1].

(3) موقف إسرائيل من يهود الخليج، لا يوجد اهتمام إسرائيلي واضح بيهود دول مجلس التعاون؛ بسبب قلة أعدادهم، وعدم تشكيلهم نسبة ديمغرافية مؤثرة في النسيج السكاني الخليجي، إلا أنه وبالرغم من ذلك، فأنها تعمل على الاستفادة منهم بشكل أو بآخر رغم رفضهم الاعتراف بها كدولة[2].

(4) خلق وإثارة التوتر السياسي الخليجي، يطرح خبراء السلطة الإسرائيليون عدة أطروحات لإبقاء حالة التوتر قائمة داخل الساحة السياسية العربية، وتغذية وخلق تهديدات غير موجودة أصلاً داخل الساحة الخليجية، إذ يقول "دوري غولد" المستشار السياسي لرئيس الوزراء الأسبق "بنيامين نتياهو" حول ذلك "إن إسرائيل متهمة بدول الخليج، وهناك مصالح مشتركة بين الطرفين من شأنها أن نضمن أمن إسرائيل وكذلك أمن دول الخليج.

وتدرك إسرائيل من خلال رصدها لدول مجلس التعاون طبيعة الأوضاع السياسية ومدى إمكانية توظيف وتأجيج هذه الأوضاع في إستراتيجية التفتيت التي تتبعها تجاه دول المجلس[3].

---

[1] د. هيثم الكيلاني، "الولايات المتحدة ومنطقة الخليج.. إعادة البحث عن أسس جديدة للعلاقات الإستراتيجية"، في نشرة تقديرات إستراتيجية (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العددان 58-59، سبتمبر 1997) ص 5.

[2] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2006) ص 124.

[3] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص 124.

2- الأبعاد الاقتصادية للتحرك الإسرائيلي تجاه دول الخليج

من التطورات المهمة التي حصلت في طبيعة التحرك الإسرائيلي ناحية دول المجلس، أنه في ظل القطبية الثنائية اتسم بأنه كامن وغير مرئي، إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة بات أشبه بسياسة قائمة ومؤثرة من أجل تفعليها بأطر اقتصادية على وجه الخصوص، لاسيما أن النظرة إلى دول مجلس التعاون تغيرت تغيراً كبيراً، من مجرد كونها منطقة إستراتيجية من الناحية الجغرافية، إلى منطقة إستراتيجية من الناحية الاقتصادية، للاندماج فيها عن طريق الباب الخليجي بأساليب وأطر مختلفة، وفق سياسة تدريجية وذلك لتحفيز دول مجلس التعاون للتعامل معها، وإجهاض أي ردة فعل داخلية وإقليمية ودولية تناهض هذا التوجه[1].

ويمكن الإشارة إلى أبرز عناصر التحرك الإسرائيلي اقتصادياً، خاصة منتصف التسعينات، كما يلي:

(1) إقامة علاقات تجارية، لجأت إسرائيل لغرض إضفاء شرعية على وجودها في دول مجلس التعاون إلى أسلوب التعامل الاقتصادي، عبر فتح مكاتب للتمثيل التجاري في قطر، وتشجيع التعاون مع الشركات في سلطنة عمان.

(2) المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، شاركت إسرائيل في مؤتمرات اقتصادية، يحضر فيها ممثلون عن دول مجلس التعاون، كمؤتمر الدوحة الاقتصادي في عام 1997، فضلاً عن الانخراط في لجان مشتركة في دول مجلس التعاون للمساهمة في المشاريع الاقتصادية المشتركة في مجالات تحليه المياه، ونقل النفط والغاز، بهدف خلق روابط اقتصادية مع القطاع الخاص الخليجي[2].

(3) تفعيل عمليات التسلل الاقتصادي إلى الأسواق الخليجية، استغلت إسرائيل ربيتها الولايات المتحدة التي ترتبط أمنيًا مع دول التعاون لتسريب بضائعها إلى داخل أسواقها، وقد تم

---

[1] د. فارس نايف بن جرادي (محرر)، اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2000) ص 111.

[2] علاء سالم، "الأبعاد والمخاطر الناجمة عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل"، في نشرة تقديرات إستراتيجية (العدد 86، يناير 1995) ص 67.

لها ذلك إما بالطرق الدبلوماسية، والتي تشمل إشعار واشنطن الدول العربية بأن قضية إنهاء المقاطعة العربية لها مردودات سياسية لديها، أو بالعقوبات الجزائية، لإرهاب الشركات ومنعها من الخضوع لقوانين المقاطعة العربية.

وقد أصدر الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" إجراءات عدة يمكن أن تؤدي في نظره إلى طريق السلام الدائم، منها إنهاء العرب ما سماه المقاطعة غير القانونية لإسرائيل التي في نظره تشكل حرباً اقتصادية، وضمن هذا التصور دعم "كلينتون" مبادرة نائبه "آل غور" في منع وزارة الدفاع الأمريكية من تأسيس تعاقدات لمبيعات الأسلحة مع شركات لها دورها في المقاطعة العربية ضد إسرائيل[1].

وفي هذا الإطار وظفت إسرائيل قرار دول مجلس التعاون عام 1994، رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة عن السلع والمشتريات غير المباشرة للمقاطعة، لإحداث المزيد من الخروقات للنفاذ إلى الأسواق الخليجية، فالشركات الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر أعفيت بشكل تام من شهادات المنشأ، كما أن شركات (كوكاكولا)، و(فورد)، (تويوتا) للسيارات، وشركات (هيلتون) و(شيراتون) للفنادق تعمل في دور الخليج بحرية تامة رغم استثماراتها وفروعها وأعمالها الواسعة في إسرائيل[2].

ويشار أيضاً هنا إلى استمرار أهمية قبرص واليونان في الإدراك الإسرائيلي كمعابر لتسريب منتجاتها إلى دول مجلس التعاون، حيث يتم شحن البضائع من إسرائيل إلى الموانئ القبرصية لتزود بعلامات تجارية مميزة، ثم تأخذ طريقها إلى الأسواق الخليجية على أنها بضائع قبرصية أو أوروبية، أو أن تشحن من إسرائيل سلعاً ومواد خاماً، ثم تقوم مصانع أقيمت من قبل شركات (أوفشور) بإعادة تصنيعها وتزويدها بعلامات تجارية مميزة تشير أنها صنعت في قبرص، ثم تأخذ طريقها إلى الأسواق العربية بعد حصولها على شهادات منشأ من غرفة التجارة القبرصية أو من إحدى السفارات العربية، أو القنصليات الفخرية في نيقوسيا.

---

[1] علاء سالم، "الأبعاد والمخاطر الناجمة عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل"، مرجع السابق، ص 70.

[2] عبد المنعم علي حسن، "قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل"، في مجلة السياسة الدولية (العدد 119، يناير 1995) ص 171.

أما اليونان فالوضع بالنسبة لتسرب البضائع الإسرائيلية لا يبدو مختلفاً عن قبرص، حيث يعد ميناء (أشدود) في جنوب إسرائيل الميناء الرئيسي الذي يتم فيه شحن تلك البضائع إلى الموانئ اليونانية، التي تعيد شحنها إلى دول مجلس التعاون.

(4) إضفاء التبعية الاقتصادية على دول التعاون، أصدرت إسرائيل عام 1997 الخطة الشاملة في سنوات الألفين المرسومة (إسرائيل عام 2020)[1]، وفيها عدد من الاحتمالات المستقبلية، أهمها ما يتعلق بمستقبل اقتصادها، وخلاصته توظيف حالة ما يسمى (السلام مع الدول العربية) في إطار الحدود المفتوحة التي ستنعكس إيجابياً لتحويل إسرائيل من جزيرة معزولة في بحر عربي، إلى نقطة التقاء وتقاطع اقتصادي كبير في الشرق الأوسط، ويتوقع أن يزداد التطور الاقتصادي الإسرائيلي، وسيعتمد الاقتصاد في الأساس على تخصصات قطاعية أساسها الخبرة والتقنية الحديثة، وسيصبح هذا الاقتصاد مركزاً للخدمات التجارية والمالية لدول المنطقة، وذلك بهدف ربط عجلة اقتصاديات دول مجلس التعاون بالاقتصاديات الأجنبية، ومنها الاقتصاد الإسرائيلي ربطاً ليس من السهل الانفكاك منه.

3- الأبعاد العسكرية للتحرك الإسرائيلي تجاه دول الخليج

أعطت إسرائيل للأبعاد العسكرية في ظل القطبية الأحادية مساحة واسعة من الاهتمام بحيث سمح لنخبها الإستراتيجية بإرشاد صانع القرار باتجاهات وآفاق مستقبلية تمهد لبلادهم فرض نوع من القيود العسكرية على تفاعلات دول مجلس التعاون إقليمياً ودولياً، في سبيل فتح المجال أمام تأثيرات السياسة الإسرائيلية للهيمنة وتطويع القوة العسكرية الخليجية، خشية أن توظف في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتلك إشكالية تنظر إليها إسرائيل بجدية قبل وبعد انتهاء الحرب الباردة، وقد نالت اهتماماً خاصاً منها في ظل القطبية الأحادية، بعد أن تيسر لدول العالم ومنها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية على سبيل المثال)[2] الحصول على صواريخ بعيدة المدى

[1] حسين ياسين، "الخطة الشاملة لإسرائيل في سنوات الألفين: إسرائيل 2020"، في مجلة السياسة الفلسطينية (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العدد 21، السنة 6، شتاء 1999) ص 163.
[2] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص ص 128، 127.

وإمكانية استمرار التزود بها في ظل الموارد المالية المتصاعدة لها كنوع من أساليب الموازنة مع قدرات الأطراف الإقليمية ومنها إسرائيل، وتبعاً لذلك أصبح التوجه الإسرائيلي في ظل القطبية الأحادية يأخذ أبعاداً عسكرية متعددة الاتجاهات، يمكن رصد أبرزها، كما يلي:

(1) التأكيد على مفهوم الأمن التعاوني، طرح بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين مفهوم (الأمن التعاوني) بين إسرائيل ودول مجلس التعاون بمضمون يملي على الأطراف العربية الالتزام بأمن إسرائيل وتفهم اهتماماتها الإستراتيجية، ويعتمد المفهوم على فكرة أن السلام في المنطقة لا يستوي إلا بتأسيس وتشريع علاقة أمنية – عسكرية غير متوازنة بين إسرائيل من جهة، وكل دولة من الدول العربية من جهة أخرى[1].

أي أنه مفهوم لا يدعو إلى تكريس ميزان القوى الراهن المختل لصالح إسرائيل فحسب، بل وإلى إحداث المزيد من الاختلال، وتم طرح عدة دوائر تعاونية منها الدائرة الخارجية والتي تتضمن دول مجلس التعاون، عدا السعودية التي ستكون ضمن تشكيلات الدائرة الوسطى[2].

(2) دراسة الموازين العسكرية لتحولات جيوش دول مجلس التعاون، وضعت إسرائيل جهود باحثين أو فرق من الباحثين الإسرائيليين وأحياناً كان يدعى كتاب إستراتيجيون عالميون للمشاركة في إصدار كتاب سنوي، يستهدف تقديم صورة للوضع العسكري والاستراتيجي في الوطن العربي بصورة عامة، وجود مجلس التعاون بصورة خاصة، ودراسة الموازين الحالية للقوات الجوية والبحرية والبرية، ودخول الصواريخ الباليستية وانعكاسات ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن هذه الدراسات دراسة مركز (جافي) للدراسات الإستراتيجية الذي يمثل رؤية إسرائيلية للميزان العسكري بين إسرائيل والعرب، وهي دراسة حديثة صدرت عام 1998، وتضمنت

---

[1] Please refer to : "Russia Wants New Inspection Regime for Iraq", CNN Interactive, 15 January 1999; "Text of New French Proposal on Iraqi Policy", ibid., 13. January 1999

[2] جميل هلال، "صناعة إيديولوجية السلام في إسرائيل" في مجلة السياسة الفلسطينية (العدد 7-8، صيف وخريف 1995) ص 21.

تحليلات مهمة أعدت من قبل باحثين إسرائيليين أمثال "زيف ماعوز"، "عاموس جلبوع"، "يفتاح شابير" وغيرهم[1].

كما تضمنت هذه التحليلات التأثير المتزايد للقيود الاقتصادية على دول التعاون بين الفترة الواقعة بين عامي 1993 – 1994 على التوسع في المجالات العسكرية والبرامج الجديدة على الصعيدين الكمي والنوعي، إذا أدى ذلك إلى تقليص عملية التكديس العسكري في عدد من الدول، وتعليق عدد من المشاريع والخطط القديمة نتيجة للدروس المستخلصة من حرب الخليج الثانية على العراق عام 1991 وبخاصة المملكة العربية السعودية التي عملت على بناء مدينة عسكرية أخرى، واستحداث نظام التجنيد، حيث ألغت صفقات أسلحة مثل ذلك الجزء من صفقتها المعروفة باسم (اليمامة) مع بريطانيا، ونظام الصواريخ المتعددة القاذفات مع الولايات المتحدة، وبإستثناء بعض المشتريات العسكرية البحرية، لم تقم المملكة بشراء أسلحة مهمة أخرى[2].

(3) إدخال دول مجلس التعاون في الأحلاف العسكرية، طرحت إسرائيل فكرة إنشاء حلف يضم تركيا، مصر، السعودية، تل أبيب، وتبعاً لذلك يبدو أن الأخيرة تعتبر إخراج مصر كقوة عربية لا يستهان بها من ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي بعد معاهدة السلام عام 1979، أمراً مهماً، كما أن توقيع الاتفاق العسكري التركي في فبراير 1996، أمر مهم أيضاً وذلك سعياً لتحريك إحدى دول مجلس التعاون المهمة بثقلها العسكري والمالي (السعودية) لدفعها للدخول في حلف عسكري والذي يمثل بالتأكيد التفاف وتطويع إحدى دول المجلس لتبعية عسكرية إسرائيلية[3].

(4) جعل دول المجلس سوقاً لتصريف مبيعات الأسلحة، تبعاً لطبيعة العلاقات العسكرية بين شركات تصنيع الأسلحة في الولايات المتحدة وإسرائيل سواء في مجال إنتاج الطائرات والصواريخ والمدافع والدبابات والمعدات العسكرية الأخرى، استغلت تل أبيب هذا المتغير لصالحها بحيث أصبحت السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، سلطنة عمان، من بين أكثر 30 دولة مستوردة للسلاح من العالم، حيث تتفق الدولتان، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، على السيطرة

---

[1] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 130.

[2] المرجع السابق، ص 131.

[3] لينكولن بلومفيلد، "السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي"، في سلسلة محاضرات الإمارات 5 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997) ص 9.

والتحكم في صفقات الأسلحة المتدفقة إلى المنطقة، ناهيك عن المكاسب المالية للشركات الإسرائيلية والأمريكية في تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية، بحيث أصبح لهما القدرة على تصريف نتاجهم الضخم من السلاح إلى دول مجلس التعاون، ويمكن الإشارة إلى الصادرات الأمريكية من السلاح إلى دول المجلس خلال العام 1999، إذ تحصل السعودية على ما قيمته 3.553.596 مليار دولار، والكويت 327.684 مليون دولار، إضافة إلى دول المجلس الأخرى[1].

ثانيا: أثر الإرهاب وأحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

أتاحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الفرصة لإسرائيل لتحقيق اختراق في جدار التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال توظيف الحملة الأمريكية ضد دول المجلس، في أكثر من جانب، حيث: [2]

(1) نجحت في إقناع الولايات المتحدة بأن حربها ضد جماعات المقاومة الفلسطينية تندرج ضمن الحرب ضد الإرهاب، وضغطت من أجل وضعها ضمن لائحة الجماعات الإرهابية، ووظفت ذلك في الضغط على دول المجلس لوقف مساندتها ودعمها لهذه الجماعات بزعم أنها إرهابية.

(2) سعي الإعلام الإسرائيلي يسعى إلى تأليب الإدارة الأمريكية ضد أصدقائها وحلفائها في الخليج، واتهامهم بأنهم يرعون الإرهاب، وإذا حاولت الإدارة الأمريكية أن تضع هذه التصورات موضع التنفيذ، فإن ذلك يمكن أن يترك انعكاسات أمنية داخلية سلبية في العديد من الدول الخليجية[3].

---

[1] أكرم الفيء، "الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للسلاح إلى الشرق الوسط"، في مجلة المجلة (لندن: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق البريطانية، العدد 1091، يناير 2001) ص ص 10، 11.

[2] Yoel Guzansky, "Beyond the Nuclear and Terror Threats: The Conventional Military Balance in the Gulf," Strategic Assessment, XIII:1, July 2010

[3] أ. د. محمد السعيد إدريس، "التداعيات السياسية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي"، في ندوة حول تداعيات الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية على دول الخليج العربية (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، يناير 2002).

(3) قاد اللوبي اليهودي في واشنطن الحملة الإعلامية ضد دول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية، وساعد على تأجيجها، وتركزت هذه الحملة ضد ثقافة شعوب المنطقة ومناهج التعليم والتربية التي تدعمها الحكومات الخليجية إلى الدرجة التي صيغت من خلالها فكرة أن الخليج يصدر النفط والإرهاب معاً[1].

لهذا وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في مأزق لا تحسد عليه، فرض عليها أن تتعاطى مع القضية الفلسطينية بمنظور مختلف، ينفي عنها ما تروجه وسائل الإعلام الغربية من كونها تصدر التطرف والإرهاب إلى الخارج، وترفض التسامح والتعايش مع الآخر من ناحية ثانية، وتقدم الدعم لبعض الجماعات الإرهابية _من منظور واشنطن وتل أبيب_ كحماس وجهاد الفلسطينية من ناحية ثالثة، وجاءت الاستجابة الخليجية في التحركين التاليين[2]:

(1) المبادرة السعودية التي تقدم بها العاهل السعودي الملك "عبد الله بن عبد العزيز" لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي إلى مبادرة عربية خلال قمة بيروت 2002 والتي تقضي بقبول الدول العربية بالتطبيع الشامل مع إسرائيل مقابل انسحاب الأخيرة بشكل كامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

ويرجع المراقبين أن اعتماد المبادرة السعودية كمبادرة عربية رسمية جاء في إطار التعاطي الخليجي مع أحداث 11 سبتمبر، بشكل تنأي دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية بنفسها قدر الإمكان عن شكوك التورط في ممارسات العنف والإرهاب، بعد أن عززت هذه الأحداث من حرج الرياض، نظراً لأن معظم المتهمين في الهجمات كانوا سعوديين.

وذلك بالإضافة إلى الموازنة بين متطلبات الداخل السعودي من ناحية، وحاجة المملكة لاستمرار التحالف مع الولايات المتحدة من ناحية ثانية، فالمملكة تهدف إلى رسم صورة عن نفسها باعتبارها صانعة للسلام وتقوم بدور مهم في الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة[3].

---

[1] عبد اللطيف علي المياح، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2002).

[2] أشرف سعد العيسوي، "التطبيع الخليجي – الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات"، في مجلة السياسة الدولية (العدد 163، السنة 42، يناير 2006) ص 166.

[3] أشرف سعد العيسوي، "التطبيع الخليجي – الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات"، مرجع السابق، ص 167.

(2) عدم استجابة دول المجلس للدعوات التي نادى بها البعض بضرورة استخدام النفط كسلاح في إطار إستراتيجية الإكراه بغرض إجبار الدول المستوردة على الضغط على حكومة إسرائيل من أجل وقف العنف الذي تمارسه ضد الفلسطينيين.

حيث يرى هؤلاء أنه بموجب سلاح النفط، يتوجب على الدول لنفطية استغلال الميزة المقارنة التي تمتلكها في صادرات النفط إلى الأسواق الدولية في إطار دبلوماسية خليجية تهدف إلى التعامل مع المستجدات الأمنية العميقة في الأراضي الفلسطينية من خلال الضغط على المجتمع الدولي، ودفعه نحو الالتفات إلى المصالح والمطالب الوطنية الفلسطينية.

إلا أن دول المجلس رفضت فكرة استخدام النفط كسلاح سياسي للضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك على أساس أن النفط يعتبر مورداً أساسياً لعملية البناء والتنمية في هذه الدول، ويجب ألا يتم تسييسه، لأنه ملك الشعوب[1]، ومكون أساسي لعملية التنمية، فضلاً عن أن استخدام النفط كسلاح سياسي ينطوي على مخاطرة حقيقة، لأن النفط عامل مؤثر وفاعل بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا ينبغي ربطه بقضية محددة، مثل القضية الفلسطينية، وسيكون لقرار إيقاف صادرات النفط العربي _في حال اتخاذه_ آثار مدمرة بالنسبة للمجتمع الدولي.

وبالتالي سوف يمثل عقاباً جماعياً يشمل أغلبية أعضاء الأسرة الدولية ممن ليست لهم صلة مباشرة في الصراع الدائر في المنطقة، كما أن عقاباً شاملاً من مثل هذا النوع سوف يحول المجتمع الدولي بأسره إلى عدو بالنسبة للعرب والمسلمين، وسوف يفتقد هؤلاء بالتالي التعاطف الدولي الذي نجحت الانتفاضة الثانية في اكتسابه[2].

ثالثا: أثر الغزو الأمريكي للعراق 2003 (حرب الخليج الثالثة) على العلاقات الخليجية – الإسرائيلية

[1] د. علي الغفلي، "الدبلوماسية الخليجية 2002 – 2003"، في التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002 - 2003 (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، فبراير 2033) ص 156.
[2] د. علي الغفلي، "الدبلوماسية الخليجية 2002 – 2003"، مرجع السابق، ص 158.

لاشك أن سقوط النظام العراقي وبدء الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، أفرزا انعكاسات من شأنها أن تعطي مكاسب وغنائم تعزز الوجود الإسرائيلي في الخليج العربي في المستقبل المنظور، وخاصة أن الحرب على العراق ينظر إليها على أنها هي مصلحة أمريكية – إسرائيلية مشتركة، ومن ثم يمكن تحديد أهم انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الدور الإسرائيلي في الخليج العربي، على النحو التالي:[1]

(1) ازدياد حجم الرفض الشعبي الخليجي للتطبيع مع إسرائيل، حيث ظهرت من خلال أعمال الدورة (24) لمؤتمر قادة دول مجلس التعاون الذي انعقد في الكويت في 12 ديسمبر 2003[2]، عدة تصورات بشأن (الملف الإسرائيلي) خاصة أنه يتسم بكثير من الحساسية الشعبية الخليجية، لاسيما في دولة الكويت، حيث توجد منظمة غير رسمية تعني بمقاومة التطبيع الإسرائيلي – الخليجي، بالإضافة إلى البرلمان الذي يتسم بمساحة واسعة من حرية القول والسلطة الفاعلة في التشريع والرقابة.

ويرى أغلب المراقبين أن التسامح مع أي تغلغل إسرائيلي في منطقة الخليج العربي سيعطي مبرراً للجماعات لإسلامية لشن هجوم على دول المجلس، حيث أنه يمثل تحدياً دينياً أكثر من صفته القومية، وخاصة مع تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية التي تشنها الجماعات الإسلامية كإحدى نتائج الأزمة التي بدأت مع أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ تشير أغلب الوقائع إلى أنها توجهت إلى البلدان المسلمة، كأندونسيا، وباكستان، وتركيا، والآن بدأت تتجه نحو دول المنطقة الخليجية وبخاصة بعد وجود مناخ مناسب في العراق عقب سقوط نظام "صدام حسين"[3].

ولكن هذا لا يمنع من الولايات المتحدة وإسرائيل سيمارسان ضغطهما المختلفة على الدول الخليجية من أجل عدم تشجيع مبدأ الرفض لدى الطرف الفلسطيني للمشاريع السلمية والتي كان آخرها خارطة الطريق، حيث اعتقدت إسرائيل بعد مرور نصف شهر على احتلال الولايات

---

[1] White, Nigel: "The Legality of the Threat of Force against Iraq", Security Dialogue, vol. 30, no. 1 (forthcoming March 1999)

[2] البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين، مرجع السابق.

[3] أشرف سعد العيسوي، العلاقات الخليجية – الإسرائيلية 1990- 2003 (دراسة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2003).

المتحدة للعراق "أنه ونتيجة لعمليات السلام في المنطقة فإن دول الخليج رأت أن مصلحتها في إقامة علاقات معها كخطوة أولى لإقامة روابط متينة بين الطرفين منذ قيام الدولة عام 1948".

وأكد تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية صدر بعد فترة وجيزة من احتلال العراق أن التحرك الإسرائيلي إزاء دول الخليج العربي هو إنجاز لاحق لخطوات أخرى مهمة للتطبيع معها، بعد المراحل الأساسية لفتح مكاتب للتمثيل التجاري الإسرائيلي في قطر وسلطنة عمان لتطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية والزراعية، وفي مجال تحليه مياه البحر وتشجيع السياحة، والتعاون التقني في أغلب المجالات[1].

(2) ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى دول الخليج العربي، بعد احتلال العراق، ظهرت عدة دراسات رسمية إسرائيلية وردت في صحيفة "يديعوت أحرونوت" تفيد بأن معهد التصدير الإسرائيلي أشار إلى أن التصدير من تل أبيب إلى بلدان الخليج العربي ازداد بنسبة 143% لعام 2004 قياساً بعام 2003، وبلغ حجمه منذ بداية عام 2004 (1.7) مليون دولار.

ويرجع أغلب المحللين الإسرائيليين أن استجابة دول الخليج العربي لاستقبال هذا الحجم من الصادرات الإسرائيلية تأتي انسجاما مع المواصفات التي وضعتها الولايات المتحدة لكسر العزلة المفروضة عربياً على إسرائيل، من خلال فتح ممثليات وسفارات متبادلة، وتوسيع التعامل معها في المجالات الاقتصادية، وإسقاط مقولات المقاطعة والحصار.

وفي ظل المحاولات الأمريكية الحثيثة لتوسيع التعامل الاقتصادي بين دول الخليج وإسرائيل، وهو ما تم التأكيد عليه أكثر من مرة وخاصة في نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، يمكن استنتاج أن تلقيح المنطقة بمشاريع القطاع الخاص سيعطي مرونة أكبر للقطاع الخاص الإسرائيلي ليندفع في آليات التعامل الاقتصادي مع دول الخليج، عبر مصالح وتعاملات اقتصادية مختلفة[2].

وبذلك تطمح إسرائيل إلى أن يقود احتلال العراق وتولي حكومة موالية للولايات المتحدة مقاليد الأمور في بغداد إلى إفساح الطريق أمام علاقات تجارية واقتصادية في بغداد، بحيث تتحول

[1] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 271.
[2] أشرف سعد العيسوي، العلاقات الخليجية – الإسرائيلية 1990- 2003، مرجع السابق.

السوق العراقية إلى إحدى أسواق السلع الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى إقامة منطقة تجارة حرة تضم كلا من تركيا والأردن وإسرائيل، وهي المنطقة التي تطمع إسرائيل في أن تكون بمثابة سوق مفتوحة لسلعها، خاصة من الصناعات فائقة التكنولوجيا، وقد يتم من خلالها تهريب السلع الإسرائيلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أو بآخر من خلال بعض الشركات الأجنبية بالوكالة[1].

(3) اتخاذ موقف متشدد من ممارسات إسرائيل في فلسطين، فبعد انقضاء عام ونصف العام على الاحتلال الأمريكي للعراق، عبر قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال انعقاد الدورة (25) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون خلال يومي 20، 21 ديسمبر 2001 في مملكة البحرين، عن موقف متشدد تجاه الممارسات الإسرائيلية العنيفة في فلسطين، إذ أوضح البيان الصادر عن الاجتماع "قلق دول المجلس إزاء تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمضي في دوامة العنف ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والإصرار على تبني السياسات الأحادية الجانب الهادفة إلى تغير الواقع على الأرض، وكذلك القلق من المساس بالأماكن المقدسة وإلحاق أي أضرار بالمسجد الأقصى مع التأكيد على التمسك بعروبة القدس"[2].

ولكنها من جانب آخر أبدت تصوراً فكرياً، ولهجة هادئة، بالدعوة إلى الالتزام بمبادرة السلام العربية والسعي لتفعليها والسعي لبث روح الحياة في اللجنة الرباعية الدولية لتنفيذ خارطة الطريق، والتأكيد مجدداً على أهمية وجود تعاون مؤسسي فاعل بين اللجنة الرباعية الدولية ولجنة مبادرة السلام العربية لتنسيق الجهود، والعمل معاً من أجل إحياء عملية السلام وصولاً إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الوسط، غير أنها عادت لتطالب في نفس البيان إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان ومن مرتفعات الجولان السوري المحتل إلى خط يونيو 1967.

(4) استيعاب دول الخليج للفلسطينيين، ذكر تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن في قراءة مستقبلية، أن دول الخليج ستضطر إلى تجنيس نحو نصف مليون فلسطيني في

---

[1] مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2003 – 2004 (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر والأبحاث، فبراير 2004) ص 85.

[2] البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين - قمة زايد، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index46be.html?action=Sec-Show&ID=127 . تاريخ الدخول 2015/11/15

العام 2015، حيث ستجد نفسها أمام واقع ديمغرافي وأمني واجتماعي وسياسي يحتم عليها قبول تجنيس الفلسطينيين ومعظمهم موجود الآن في منطقة الخليج العربي كمقيمين، ولم يتصرفوا على نحو يشوه سجلهم الخاص[1].

ويتفق أغلب الخبراء الإسرائيليين المختصين بالشؤون الخليجية على أن هناك عدة أسباب وراء ذلك، من أبرزها أن دول الخليج ستكون بعد عدة سنوات بحاجة إلى طبقة من الأطباء والمهندسين والتقنيين، ويتوقع ألا تكون هذه الطبقة من مواطني الخليج العربي، وعليه فأنه سوف يتم البحث عن كوادر علمية عربية مضمونة أمنياً بسبب الأحداث المضطربة التي تشهدها المنطقة.

ولذا فإن المقيمين الفلسطينيين الموجودين منذ عقود في دول مجلس التعاون والذين يتمتعون بسجلات أمنية نظيفة، سيكونون هم المرشحون بشكل تلقائي ليغطوا هذا النوع من الاحتياجات المهنية الخليجية، وذلك في مقابل إعطائهم جنسيات هذه البلدان، وهذا ما يقلل من احتمال عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية ليتم إشغالها من قبل يهود المهجر في المستقبل المنظور.

وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي "سيلفان شالوم" يوم 14 ديسمبر 2004 عن خطة أمريكية – إسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في 10 دول عربية، ومن بين هذه الدول المفترض استضافتها الدائمة للاجئين هي بعض دول الخليج العربي على أن تسند عملية التوطين الدائمة هذه بتمويل دولي وأمريكي واسع[2].

(5) تحمل عبء التسوية في الشرق الأوسط، تؤكد أغلب الدراسات الإسرائيلية أن دول الخليج العربي ستتحمل عبء التعويضات التي ستدفع للفلسطينيين في أعقاب التسوية في الشرق الأوسط وهي ستدفعها ظروفها لتفعيل الإفادة من طبقة مؤلفة من المهندسين والتقنيين والأطباء

[1] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 274.

[2] أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي 1990-2004 (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير 2005،ص. 25 وما بعدها).

والعمال المهرة الذين ولدوا وعايشوا في مجتمعاتها على مدى أعوام طويلة وتطبعوا بعادات أهل المنطقة[1].

(6) استمرار إسرائيل في محاولاتها للنفاذ إلى دول الخليج العربي، بعد 8 أشهر من الاحتلال الأمريكي للعراق كشفت مصادر صحفية إسرائيلية عن عقد اجتماع في مقر وزارة الخارجية في القدس الغربية في 15 نوفمبر 2003وبمشاركة وزير الخارجية "سيلفان شالوم" وكبار الموظفين في وزارته، حيث دار نقاش شامل ومستفيض حول علاقة إسرائيل بدول الخليج العربي وسبل تطويرها، أكدت تلك المصادر أن "شالوم" يضع منذ تسلمه منصبه العلاقات مع دول الخليج العربي على رأس سلم أولوياته السياسية إلى جانب تقدم العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي.

ومن آخر حاولت إسرائيل استقطاب رجال الأعمال من دول الخليج العربي لحضور المؤتمرات الاقتصادية، حيث بادر اتحاد صناعات البلاستيك والمطاط الإسرائيلي لعقد مؤتمر اقتصادي في تل أبيب هو الأول من نوعه بمشاركة 400 رجل أعمال عرب من مصر والأردن والمغرب العربي ودول الخليج العربي، وتم خلاله إبرام صفقات تجارية بمبلغ 20 مليون دولار على الأقل مع رجال أعمال عرب من ضمنهم رجال أعمال خليجيون[2].

وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في ديسمبر 2003 بصورة رسمية أن "سيلفان شالوم" بدأ بحملة عالمية هدفها تحسين صورة بلاده في العالم، ومن أجل تنفيذ تلك المهمة قرر إيفاد 11 مندوباً إلى العديد من دول العالم أغلبيتهم من موظفي الحكومة السابقين ورجال الأعمال، في إطار تلك الحملة التي تهدف أيضاً إلى توطيد علاقات إسرائيل الاقتصادية والسياسية مع العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والعربية بإدعاء أنها تتوجه نحو السلام، ومن بين تلك الدول التي وصل إليها المندوبون الإسرائيليون 6 دول عربية منها قطر، سلطنة عمان، البحرين[3].

---

[1] للمزيد يمكن الرجوع إلى: خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005).

[2] نواف الزرو، حروب إسرائيل في العراق - من الذيل إلى الفرات بين الحلم والتحقيق - معطيات - وثائق – حقائق، مرجع سابق.

[3] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 276.

(7) إعادة تعريف الأمن القومي الإسرائيلي، ينظر المراقبون الإسرائيليون في الشأن الخليجي أن بلادهم بعد احتلال العراق بدأت بشكل فعلي في التفكير جدياً في تأسيس معنى جديد للأمن القومي، بسبب تطورات مهمة منها استمرار التغلغل في اقتصاديات المنطقة وما وراءها، بحيث قد يبدل بشكل متزايد الفهم الإسرائيلي للأمن القومي باعتبارات اقتصادية، فمصلحة إسرائيل قد لا تتحدد بالدفاع عن حدودها حصراً بل بالمحافظة على محيط إقليمي متصل بالتنمية الاقتصادية.

وعليه يعتقد المراقبون أنه يمكن لها إذا ما غابت القيود السياسية أن تكون حليفاً ممكناً لدول الخليج العربي، وفي نفس الاتجاه فإنها قد تقبل بأي مقترح (لنظام أمني إقليمي) يفرض فرضاً من قبل مؤيدي الجناح اليميني في الولايات المتحدة في سياق برنامج متصور للتغيرات التي يمكن أن تحدث لأنظمة إقليمية رئيسية والمقصود هو (المملكة العربية السعودية وسوريا).

وتروج إسرائيل تصوراً مفاده أن التفكير الواقعي العملي يفرض عليها وعلى دول الجامعة العربية وإيران وتركيا ودول الخليج العربي أن تشكل من منطلق أنها منطقة واحدة هي (الشرق الأوسط)، وأن الدول المحيطة بالمنطقة والقوى الخارجية الرئيسية لها تأثير على الأمن فيها أيضاً.

ويبدو أن دور ما يسمى بالقوة الخارجية لا ينحصر على الولايات المتحدة فحسب، لأنها ليست القوة الخارجية الوحيدة التي لها دور رئيسي في الشرق الأوسط، فالاتحاد الأوروبي هو أيضاً شريك يقدم المساعدات الاقتصادية لعدد من دول المنطقة، والمساعدة الاقتصادية من أجل تطوير فرص اقتصادية جديدة يمكن أن يكون لها أثر متنامي على الاستقرار الإقليمي[1].

(8) المحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنقطة، أدركت إسرائيل بعد ضربها من قبل العراق في حرب الخليج الثانية في عام 1991 بالصوراريخ الباليستية خطورة القدرات العراقية على أمنها، لذلك ومنذ ذلك التاريخ اجتهدت في خلق استراتيجية مواجهة لذلك الخطر الجديد عليها.

وبالطبع أن الحرب الأمريكية على العراق وتدمير قدراته العسكرية والتحتية قد خدم إستراتيجية المواجهة الإسرائيلية للتخلص من القدرات العراقية التي كانت هاجس خوف دائم من احتمالات

[1] في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: يحيى حلمي رجب، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية - الجزء الأول (القاهرة : مكتبة العلم والإيمان، 2005).

استخدامها مستقبلا ضدها، لذلك أيقن الإسرائيليون أن تدمير تلك القوات خدم استراتيجيهم في المنطقة، وخاصة في مجال المحافظة على التوازن العسكري بصورة خاصة والاستراتيجي بصورة عامة.

وظل تفوق الإسرائيليين في القدرات الردعية عاملاً يضاف إلى قدرات البلاد الأخرى لجعلها عوامل قوة عند نفاذهم إلى منطقة الخليج العربي من باب التلويح بها كنوع من الترهيب السياسي عند التفاوض أو مد الجسور لإقامة العلاقات مع دول مجلس التعاون[1].

واعتبر التقرير السنوي لمركز "جافي" للأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب (2003-2004) أن التطورات الحاصلة في المنطقة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق تمثل إنجازات كبيرة في كل ما يتعلق بالمكانة الإستراتيجية لإسرائيل في المنطقة، حيث رأى التقرير "تواصل التحسن في المكانة الإستراتيجية الشاملة لها وفي ميزان القوى التقليدي في الشرق الأوسط، وقد كانت إسرائيل تتمتع بتفوق إستراتيجي شامل في المنطقة وبقدرات أفضل من جاراتها التقليدية وغير التقليدية على حد سواء على نحو حافظ على الفجوة بينها وبين الجيوش العربية[2].

وأسهب التقرير في إبراز انعكاسات الاحتلال الأمريكي على الوضع في منطقة الخليج العربي وتأثيراتها على نجاح وفشل التغلغل الإسرائيلي هناك بالقول "على الرغم من أن غياب التهديد العراقي عزز مكانة إسرائيل الإستراتيجية، فإن التورط الأمريكي في العراق يحمل في ثناياه مخاطر كثيرة ناجمة أساسا عن تراجع مكانة الولايات المتحدة إقليمياً وتحول العراق على مركز إقليمي لعدم الاستقرار، مقابل تعزز مكانة جهات راديكالية في المنطقة.

(9) خطورة تنامي المقاومة العراقية على إسرائيل، أجمع أغلب الباحثين الإسرائيليين على حقيقة مهمة مفادها أن تنامي المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، قد يسهم في جعل النموذج العراقي يعمم على باقي دول المنطقة ومنها فلسطين ودول المجلس، مما سيضعف مجالات التواجد الإسرائيلي فيها بعد أن تزداد موجة رفض التطبيع الخليجي – الإسرائيلي داخل

[1] أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي 1990-2004، مرجع سابق،ص. 47 -48

[2] Yoram Schweitzer, "International Terrorism in the Shadow of the Iraq War", In Shai Feldman &Yiftah Shapir, The Middle East Strategic Balance 2003-2004 (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies, 2004).

صفوف النخب الفكرية والدينية ومنظمات المجتمع المدني الخليجي التي بدأت تنشط داخلها، أو على الأقل المحافظة على ديمومتها في ظل المشاريع الإسرائيلية والأمريكية التي تهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع على العرب للقبول بوجود إسرائيل كـ (دولة) يجب أن تتعامل معها ول المنطقة ومن ضمنها دول الخليج العربي، بالرغم من الإرث الحاد والمتأزم للصراع العربي – الإسرائيلي[1].

ويعترف كبار الباحثين في مركز الأبحاث التابع للاستخبارات العسكرية "بأنهم ونظرائهم الأمريكيين لم يتوقعوا أن تكون المقاومة العراقية على هذا النحو من القوة"، ويرى الباحثون الإسرائيليون ومن ضمنهم "رؤوبين فدهستور" الجنرال السابق في سلاح الطيران والباحث الاستراتيجي البارز "أن المقاومة العراقية أحيت روح الرفض للوجود الأمريكي وإسرائيل على حد سواء"، واتفق المراقبون وخاصة ممن يعملون في المؤسسة العسكرية مثل رئيس هيئة أركان الجيش "موشيه يعلون" على أن المقاومة العراقية لها تأثير غير مباشر على مواصلة المقاومة الفلسطينية لزخمها[2].

ولا يخفى الإسرائيليون من التعبير عن خشيتهم من أن تعمل المقاومة العراقية مستقبلاً على جعل العراق نقطة انطلاق للعمل ضد إسرائيل نفسها، وذلك بفتح معسكرات تدريب لمقاومين يتجهون للعمل ضدها، مشيرين إلى أنه في حال تحقق هذا السيناريو فإن بإمكان العراقيين أن يحولوا حياة الإسرائيليين إلى جحيم.

ودعا بعض السياسيين الإسرائيليين بعد احتلال العراق إلى ضرورة فك الارتباط مع الولايات المتحدة في كل ما يتعلق بمخططاتها تجاه المنطقة، حيث إن هؤلاء يشددون على أن إسرائيل ستكون أكثر ضرراً من الولايات المتحدة في حال فشل المشروع الأمريكي في العراق، ويعتبر

---

[1] هنري لورنس، المشرق العربي في الزمن الأمريكي - من حرب الخليج إلى حرب العراق (القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات ، 2005).

[2] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 280.

هؤلاء كـ "يوسي ساريد" الزعيم السابق لحركة (ميريتس) "أن إسرائيل ستعاني من تبعات الفشل الأمريكي بشكل يضاعف من الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لها"[1].

[1] د. جاسم يونس الحريري، السياسات الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع السابق، ص 280.